تقدير المرونات الانفاقية للطلب على المواد الغذائية في البيئتين الحضرية والريفية في القطر العراقي

Estimatation of The Expenditure Elasticity of The Demand for Food in Urban and Rural Environments in Iraq

د.فايق جزاع ياسين
أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار
Dr. Faiq J. Yasseen
Assistant Prof. College of Administration and Economics /Anbar University

الملخص

تتبع الأهمية الحيوية في دراسة المرونات من إعطاءها مؤشرات رقمية محددة عن طبيعة سلوك المستهلك في ظل دخله ومستوى الأسعار السائدة . وتعتبر المرونات الأنفاقية أهم مؤشر يقيس ردود فعل المستهلك تجاه تغير الأنفاق الكلي ، فضلا عن التنبؤ بالأنفاق .

وتكمن مشكلة البحث في أن متخذ القرار وفي كل الأحوال يحتاج لهذه المؤشرات التخطيطية (المرونات) التي تساهم في اتخاذ القرار التخطيطي السليم . ولما كانت المواد الغذائية تشكل اكبر نسبة من مجموع أنفاق المستهلك لذا أصبح تقدير المرونات الأنفاقية للطلب على هذه المواد ضرورة حتمية.

ولذلك فأن هذا البحث استهدف تقدير المرونات الأنفاقية للطلب على المواد الغذائية واعتبارها كمؤشرات في عملية تخطيط الاستهلاك . ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام (1993) لتقدير المرونات الأنفاقية لـ (اثنتا عشر) مجموعة فرعية للمواد الغذائية في بيئتي الحضر والريف وباستخدام الدالة اللوغارتمية المزدوجة . وقد اجتازت التقديرات المعايير الاقتصادية والإحصائية وتبين من خلال قيم المرونات المرتفعة نقص الإشباع من المواد الغذائية في كلتا البيئتين ، حيث بلغت المرونة الأنفاقية لمجموع المواد الغذائية في بيئة الحضر (0.868) وفي بيئة الريف (0.845) كذلك اتضح تقارب نمط الاستهلاك الغذائي من خلال تقارب قيم المرونات في البيئتين.

Abstract

The vital importance of the study of the Expenditure Elasticities stems from numbering indicators given about the nature of consumer behavior in the light of his income and the level of prevailing prices. The Expenditure Elasticity is considered the most important indicator to measure reactions of the consumer towards the total Expenditure change as well as forecasting Expenditure. The problem of research is that the decision maker, in all cases, needs these planning indicators (Elasticity), which contribute in having the proper planning resolution. As foodstuffs constitute the largest proportion of the total of consumer Expenditure, estimating the Expenditure Elasticity of the demand for these materials became inevitable. Therefore, this research targeted estimating the Expenditure Elasticity of the demand for foodstuffs and considered them as indicators in the process of consumption planning. For the purpose of achieving this objective, data were used to examine the family budget for the 1993 to estimate the Expenditure Elasticity for twelve subsets of foodstuffs in urban and rural environments, using dual directional algorithm. Estimates have crossed economic and statistical standards, and high Elasticity values showed saturation shortage of foodstuffs in both environments where the Expenditure Elasticity amounted (0.868) to a total of foodstuffs in the urban environment, and (0. 845) in the rural environment, as well as the convergence of food consumption pattern became clear through the convergence of the Elasticity values in the environments.

المقدمة

تتمثل أهمية دراسة الاستهلاك في كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي لارتباطه بالمتغيرات الأخرى كالإنتاج والاستثمار ولكونه في مقدمة المواضيع التي تواجه الدول لاسيما النامية منها ، مما يجعلها تواجه عقبات كثيرة في مراحل تطورها ، ولذلك أصبحت دراسة الاستثمار وأنماطه وسيلة هامة تساعد المخطط الاقتصادي في الحصول على مؤشرات عديدة عن الاقتصاد القومي وبما يخدم إستراتيجية التنمية.

ومن أهم الركائز التي تستند عليها عملية تخطيط الاستهلاك هي مؤشرات سلوك وردود فعل الوحدات الاستهلاكية والمتمثلة بالمرونات الداخلية والمرونات السعرية.

وتتبع الأهمية الحيوية في دراسة المرونات من أعطائها مؤشرات رقمية محددة عن طبيعة سلوك المستهلك في ظل دخله ومستوى الأسعار السائدة . لذا فأن مجالات الاستفادة من هذه المؤشرات تفرض نفسها على عملية تخطيط الاستهلاك وترشيده ، والمساهمة في تقرير السياسة الضريبية من ناحية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في السياسة الانتاجية من خلال معرفة درجة مرونة الطلب على السلع في الأسواق من ناحية أخرى.

وتعتبر المرونات الانفاقية أهم مؤشر يقيس ردود فعل المستهلك تجاه تغير الإنفاق الكلي فضلاً عن التنبؤ بالإنفاق .

مشكلة البحث

يعتبر تعدد وتناقض الأدوار التي يلعبها الاستهلاك في مجمل الحياة الاقتصادية من أهم المشكلات التي تواجه المخطط عند أتخاذ القرار . وبالنظر لكون الموارد محدودة فأن القرار القاضي بتوسيع الإشباع وزيادة مستوى الرفاه الاجتماعي سيعني من ناحية خفض

مستوى التراكم الرأسمالي . أما اذا كان القرار يعمل على توسيع التراكم الراسمالي ومعدل تكوينه الحالي فأن ذلك يعني أشباع المزيد من الحاجات في المستقبل وزيادة عدد الحاجات غير المشبعة في الوقت الحاضر ، وهو أمر متروك لفلسفة المجتمع من حيث التفضيل الزمني وحجم التضحية التي يتحملها الجيل الحالي أو الاجيال المقبلة ، وتكمن المشكلة في هذا الاطار وفي جانب من جوانبها بأن متخذ القرار في كل الاحوال يحتاج الى جملة من المؤشرات التخطيطية التي تساهم في ضمان القرار التخطيطي السليم . ومن أهم هذه المؤشرات المرونات الانفاقية للطلب على المواد الغذائية بأعتبار أن الانفاق على المواد الغذائية يشكل أكبر نسبة من مجموع أنفاق المستهلك .

هدف البحث

من أجل السيطرة على متغير الاستهلاك العائلي وتوجيهه الوجه التي تحقق الحد الادنى من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو الناتج القومي (بالاسعار الثابتة) يفوق معدل الزيادة السنوية في السكان من ناحية والعمل على تحقيق مستوى متوازي من الرفاهية لجمهور المستهلكين من ناحية أخرى فقد أستهدف هذا البحث الآتي :

1- تقدير المرونات الانفاقية للمجموعات الفرعية للمواد الغذائية لسكان الريف والحضر ولمعرفة سلوكهم الانفاقي .
2- استخدام المرونات الانفاقية كمؤشرات أو أدوات لتخطيط الاستهلاك من قبل الجهات المعنية برفاهية المستهلك .

3- معرفة مدى تأثير الحصار الاقتصادي على الانفاق على المواد الغذائية مقارنة بالفترة قبل الحصار .

البيانات المستخدمة في البحث

أن المصدرين لبيانات مثل البحوث هي المعطيات الخاصة بالسوق وبحوث ميزانية الاسرة . ويقصد بمعطيات السوق البيانات الخاصة بأسعار السلع وحجم المبيعات المتحققة لعدد من السنين (بيانات اللاسل الزمنية) ألا أن أستخدام بيانات السلاسل الزمنية توقع الباحث بالعديد من المشاكل لعل أهمها مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (الدخل والاسعار) لأنهما يتطوران بنفس الاتجاه أضافة الى ذلك فأن بيانات السلاسل الزمنية تبين في العادة الطلب على المبيعات ولا تبين ما يحصل طبقاً للمستهلك (صالح ،1989) اضافة الى ظهور مشكلة التشخيص (Phlips Louis ,1974) في حين ان البيانات المقطعية الناتجة عن مسوحات الاسر غالباً ما تكون خالية من ذلك الاخفاق وتعطي علاقة دالية بين الدخل والانفاق ومن خلالها يمكن احتساب المرونات الدخلية للطلب على مختلف السلع والخدمات .

وبصورة عامة يتم تحليل العلاقة بين الدخل والطلب أحصائياً على اساس بيانات ميزانية الاسرة (Family Budget) . وهذه البيانات عبارة عن عينة عشوائية تشمل على مشاهدات الانفاق الكلي (بدلا من الدخل/) وانفاقها على مختلف المجموعات السلعية .

وفي هذا البحث كما في معظم الدراسات السابقة المشابه تم استخدام بيانات بحث ميزانية الاسرة لعام 1993 ، باعتباره أخر بحث أمكن الحصول عليه من الجهاز المركزي للأحصاء . وتم أعتماد متوسط أنفاق الفرد الكلي (بدلاً من الدخل) كمتغير مستقل ، ومتوسط أنفاق الفرد على كل مجموعة سلعية كمتغيرات معتمدة لكل دالة من الدوال .

ويرجع سبب اعتماد الانفاق الكلي بدلاً من الدخل في بحوث ميزانية الاسرة الى جملة اسباب منها : تعدد مفاهيم الدخل والصعوبة في قياسه وعدم دقة البيانات التي تخص الدخل وذلك لتهرب الكثير من أعطاء معلومات دقيقة وصحيحة عن الدخل خوفاً من الضرائب . وغير ذلك من الاسباب .

الاستعراض المرجعي

لقد أجريت في أوقات مختلفة خلال فترة المائة سنة الماضية وفي بلدان كثيرة دراسات مقارنة لميزانية الاسرة ، أي دراسة ميزانية مجموعة أو عينة من العائلات عند نقطة زمنية معينة ، واستخدمت هذه البيانات لاثبات صحة الافتراض التجربي الذي يعرف بأسم قانون أنجل (Engel,s Law) وهو القانون الذي يوضح التقلبات في الانفاق عند مستويات مختلفة من الدخل وينص على (أذا زاد الدخل فأن نسبة المنفق على الغذاء والسكن تنخفض ، وتظل النسبة المنفقة على الملابس والادوات المنزلية ثابتة تقريباً في حين تزداد النسبة المنفقة على التعليم والصحة والراحة) (محبوب ،1982) .

وقد تعددت وتنوعت الدراسات وتحليلات العديد من الباحثين في الدول المتقدمة لمختلف جوانب الإنفاق . أما في الدول النامية ومنها القطر العراقي فلم تعط الاهمية الكافية لهذا الموضوع بالرغم من أهميته. وبالنظر لكون هذا البحث يخص القطر العراقي فسوف نستعرض بشكل موجز بعض الدراسات المشابهة التي تناولت موضوع الانفاق العائلي على المواد الغذائية في القطر العراقي .

فقد قام الباحثان السامرائي والمغربي (السامرائي ،1982) بدراسة لترشيد الاستهلاك في العراق أستناداً على بيانات ميزانية الاسرة العراقية عامي (1976 و 1979) . وقام الباحثان بأحتساب المرونات

الانفاقية في الحضر والريف وتوصلا الى أن المرونة الانفاقية المتوسطة على المواد الغذائية(0,66) في الحضر و (0.87) في الريف .

وقد قام الباحثان أسماعيل عبيد (دكتور) والسيدة رحاب سلمان (حمادي ، 1981) بتحليل الانفاق على المواد الغذائية بالاعتماد على مسح (1979) بغية استخدام المرونات الانفاقية في تنبؤات الطلب على المواد الغذائية والاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها . وقدر المرونات الانفاقية للمجاميع الغذائية وقد بلغت المرونات الانفاقية للمواد الغذائية للريف والحضر والعراق ككل (0.824 و 0.779 و 0.794) على التوالي

وقام الباحثان الدناصوري وعماشة (الدناصوري ، 1982)بدراسة المرونات الانفاقية للحبوب والبقول في المناطق الحضرية والريفية في القطر العراقي بالاستناد على بيانات ميزانية الاسرة لعام (1979) وقد تم استخدام نموذجين رياضيين أحدهما خطي والاخر لوغاريتمي وجاء في الدراسة أن سكان الحضر بلغوا حد الاشباع الجزئي من الحبوب حيث بلغت المرونة الانفاقية (0.78) ، بينما أظهرت الدراسة أن سكان المناطق الحضرية يعانون من نقص الاشباع من البقول أذ بلغت المرونة الانفاقية (1.6) .

وقام الباحث احمد (احمد ، 1982) باستخدام الاساليب الاحصائية للتعريف على الاستهلاك المرغوب فيه أجتماعياً وذلك بهدف التعرف على ما حققه الفرد العراقي من اشباع . وقد توصل الباحث الى أن هناك تبايناً في النمط الاستهلاكي الغذائي بالرغم من اقتراب سكان الحضر من مستوى الاشباع وتفوقهم في ذلك على سكان الريف في أغلب المجاميع .

وهناك دراسات اخرى في مجال الانفاق الاستهلاك في الريف والحضر تهتم بتحليل الانفاق الاستهلاكي بشكل عام . وان الغرض من تناول الدراسات السابقة هو بيان أوجه التشابه والاختلاف بين نتائجها ونتائج هذا البحث خصوصاً وان هذا البحث استخدم بيانات الانفاق التي تم الحصول عليها في فترة الحصار الاقتصادي المفروض على القطر .

الاطار النظري للبحث

- **دوال أنجل والمرونات الانفاقية**

يطلق على العلاقة التي تجمع بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة أو (قد يعبر عنها بقيمة الإنفاق) على تلك السلعة والعوامل المحددة لها دالة طلب المستهلك والتي يمكن التعبير عنها بالشكل الاتي :

$$Q_i = F_i (P_1.P_2 , ..., P_n , Y,T) \text{ --------- } (1)$$

P : السعر .

Y : الدخل النقدي للمستهلك .

T : ذوق المستهلك .

فأذا أفترضنا ثبات الاسعار (وهو حاصل بالفعل بالنسبة لبحوث ميزانية الاسرة) حيث انها تجري في فترة قصيرة نسبياً يفترض فيها عدم حصول تغيرات في اسعار السلع خلال فترة البحث وتسمى هذه الطريقة بطريقة التحليل المقطعي(Cross section analysis) وأذا ما تم العبير عن دخل المستهلك بمجموع الانفاق فانه يمكن التعبير عن العلاقة (1) بالصيغة التالية :

$$E_{ij} = f_i (y_i) \text{ ---------- } (2)$$

وتعبر E_{ij} عن مقدار انفاق المستهلك (j) على السلعة (i) وتعبر (y_i) عن دخل المستهلك (j) معبراً عنه بمجموع انفاقه على السلع والخدمات المختلفة .

(i) = 1.2……,m السلع المراد دراستها

(j) = 1.2……,n الاسر المشمولة بالبحث

ان العلاقة (2) تمثل نقطة البداية في تحليل ميزانية الاسرة المعروفة بأسم دوال أنجل نسبة الى العالم الألماني Ernst Engel(1821 – 1896) الذي يعتبر من الرواد الاوائل الذين عملوا في تحليلات ميزانية الاسرة في القرن التاسع عشر حيث قام بصياغة العلاقة بين الطلب والدخل والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية قانون انجل .

أن نظرية الطلب تركز عادة على اعتبار الاسعار والدخل من اهم العوامل المحددة لطلب المستهلك ، أما بالنسبة للذوق (Taste) والذي يتعلق بمواصفلت ونوعية وطبيعة السلعة من وجهة نظر المستهلك والذي يتسم بصعوبة قياسه ، فأنه يمكن أن نرجع ألية كل الاختلاف في شكل الاستهلاك .

أن الاختلاف في أذواق المستهلكين سببها الاختلاف في المستوى الثقافي والاجتماعي للمستهلك والاختلاف في الموقع الجغرافي وكذلك حجم الاسرة وعمر المستهلك ... الخ .

وحتى يمكن استيعاب هذ العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك ولازالة أثر حجم الاسرة فسيكون تحليل الانفاق على اساس متوسط انفاق الفرد الواحد وسنهمل بقية العوامل ونفترض بأن اثرها غير مهم لغرض هذا البحث وذلك لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة بشكل تفصيلي . لذا فأننا سوف نهتم في بحثنا هذا وبعد التعبير عن هذه الافتراضات رياضيات بالدالة التالية لمنحنى أنجل :

$$E_i = F_i(y) \text{ ---------- } (3)$$

حيث أن :

(E_i) : متوسط أنفاق الفرد الواحد على المجموعة (i) .

(y) : متوسط الانفاق الكلي للفرد الواحد .

وان العلاقة الدالية (3) بين انفاق المستهلك على سلعة معينة ودخله (انفاقه الكلي) يمكن ان تأخذ عدد غير محدد من الصيغ اللرياضية ، وفيما ياتي بعض هذه الصيغ الرياضية التي عادة ما تطبق على سلوك المستهلك المبني على بيانات ميزانية الاسرة . وهذه الصيغ مبينة في الجدول (1) الذي يوضح الشكل الرياضي للدالة بالاضافة الى الميل الحدي للأستهلاك (MBC) والمرونة الانفاقية (n_i) لكل صيغة (احمد ، 1982)

جدول رقم (1)

انواع من الصيغ الرياضية تطبيقها على سلوك المستهلك بالاضافة الى الميل الحدي للاستهلاك (MBC) والمرونة الداخلية (الانفاقية) المستخرجة عن كل صيغة

نوع الدالة	الصيغة الرياضية	MBC	N_i
الدالة الخطية (L)	$E_i=B_0+b_1Y+U_i$	B_i	$B_i.y/E$
الدالة نصف لوغاريتمية (S.L)	$E_i=B_0+B_1\log Y + U_i$	B_1/Y	B_1/E
الدالة اللوغاريتمية المزدوجة (D.L)	$LogE_i=B_0+B_1\log Y+u_i$	$B_1.E/Y$	B_1
الدالة المعكوسة (I)	$E_I = B_0- B_1/y+u_i$	B_1/y^2	B_1/EY
الدالة اللوغاريتمية المعكوسة	$LogE_i=B_0- B_1/Y + U_i$	$B_1.E/Y^2$	B_1/Y

(I.L)

الاسلوب البحثي

تم استخدام تحليل الانحدار لتقدير العلاقة بين متوسط الانفاق الكلي للفرد وكبديل للدخل (y) والانفاق على كل مجموعة سلعية فرعية للمواد الغذائية (E_1) .

$$E_i=F(y)$$

حيث أن :

(y) : متوسط الانفاق الكلي للفرد .

(E_i) : متوسط أنفاق الفرد على المجموعة (i) والتي تشمل

E_1: متوسط انفاق الفرد على الحبوب ومنتجاتها .

E_2: متوسط أنفاق الفرد على البقوليات و اللوزيات

E_3: متوسط أنفاق الفرد على السكريات .

E_4: متوسط أنفاق الفرد على الحلويات والمعجنات والمرطبات .

E_5 : متوسط انفاق الفرد على الخضراوات .

E_6 : متوسط أنفاق الفرد على الفواكه والتمور .

E_7: متوسط أنفاق الفرد على اللحوم والاسماك .

E_8 : متوسط أنفاق الفرد على الحليب ومنتجاته .

E_9 : متوسط أنفاق الفرد على الدهون والزيوت .

E_{10} : متوسط أنفاق الفرد على الدهون والزيوت .

E_{11} : متوسط أنفاق الفرد على الشاي والقهوة

E_{12} : متوسط أنفاق الفرد على التوابل .

وتم تقدير العلاقة للدوال الـ (أثنتا عشر) أعلاه في البيئتين الحضرية والريفية بأستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لتمثيل كافة المجاميع السلعية ولمختلف البيئات . ويرجع سبب أستخدام الصيغة اللوغاريتمية الى الأتي :

1- ان طبيعة التحويل اللوغاريتمي كفيلة بالتخلص من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ التي كثيراً ما تنتاب البيانات المقطعية (صالح ، 1989) .

2- سهولة أحتساب المرونة الانفاقية من الدالة اللوغاريتمية المزدوجة (D.L) ، حيث أن معلمة الانحدار المقدر من الصيغة (D.L) تساوي المرونة الانفاقية (n_i) بصورة ثابتة كأحدى خصائص الدالة اللوغاريتمية (محبوب ، 1982) .

النتائج والمناقشة

يتضح من الجدولين (3.2) بان التقديرات التي تم التوصل أليها قد أجتازت جميع المعايير الاقتصادية والاحصائية .

فبالنسبة للمعايير الاقتصادية المتمثلة بأشارة وحجم الثوابت المقدرة ، يتضح بأن الميول الحدية (MPC) لجميع الدوال المقدرة هي ضمن الحدود المقبول أقتصادياً والتي تنحصر بين الصفر والواحد وكذلك فأن المرونات الانفاقية (الدخلية) يتضح أن قيمها أكبر من الصفر وهذا يدل على أنها سلع أعتيادية وهذا يتفق

مع المنطق الاقتصادي وذلك لان التحليل تم على اساس المجموعات السلعية وليس على اساس السلع المنفردة، فحتى لو كانت هناك سلعة دنيا فان السلع الاخرى ضمن المجموعة تؤثر على بعضها البعض بحيث تصبح هذه المجموعة السلعية سلع اعتيادية .

وقد أثبتت الاختبارات الاحصائية معنوية التقديرات لجميع دوال البيئة الحضرية والبيئة الريفية سواء فيما يتعلق بمعنوية معلمات الدالة (*) أو فيما يتعلق بمعنوية الدالة ككل وذلك وفق قيم الاحصاء (t) والاحصاء (f) . وبمستوى معنوية 1% . وكذلك يبين (R-2) نسبة التغير في المتغير التابع المتمثل بالانفاق الكلي للفرد ويتضح بان قيمة (R-2) المصحح عالية في البيئتين الحضرية والريفية لجميع المجموعات الفرعية حيث تتراوح بين (0.86 و 0.96) في البيئة الحضرية و (0.68 و 0.96) في البيئة الريفية بأستثناء مجموعة الحلويات والمعجنات والمرطبات فأن قيمة (R-2) هي 0.40 في البيئتين ، وهذا يعني ان نسبة 0.40 في التغيرات في الانفاق على مجموعة الحلويات والمعجنات والمرطبات تعزى الى التغير في انفاق الفرد الكلي و 0.60 من التغيرات تعزى الى متغيرات اخرى لم تتضمنها الدالة .

وفيما يأتي تفسير النتائج التي توصلنا أليها والتي تتعلق بقيم المرونات الانفاقية لكل مجموعة سلعية:

(*) تم الاهتمام بالتحقق من معنوية معلمة الانحدار الاحصائية (b) واهمال معلمة التقاطع (a) ،وذلك لعدم اهميتها في تحليل الاقتصادي في مثل هذه الدراسات انظر (محبوب :1982) .

*** مجموعة الحبوب ومنتجاتها**

يتضح من الجدول (4) ان المرونة الانفاقية للحبوب ومنتجاتها في الريف هي اكثر من مرونة الحضر وكلتاهما اكبر من الواحد وهذا مما جعل ان تصنف هذه المجموعة ضمن مجموعة السلع الكمالية في البيئتين وهذا يدل على نقص الاشباع (*) من هذه المجموعة الغذائية في البيئتين ولكن في الريف بدرجة اكبر مما هو عليه في الحضر .

*** مجموعة البقوليات و اللوزيات**

اتصفت المرونة لهذه المجموعة السلعية بانها عالية نسبياً وخصوصاً في البيئة الريفية حيث تجاوزت الواحد الصحيح ، مما يدل على ان الانفاق على هذه المجموعة السلعية لازال ذات صبغة كمالية بالنسبة لسكان الريف وضرورية بالنسبة لسكان الحضر .

*** السكريات**

يلاحظ ان مرونة هذه المجموعة السلعية هي عالية في كلتا البيئتين الحضرية والريفية وتجاوز الواحد الصحيح ، مما جعل هذه المجموعة السلعية ان تصنف ضمن السلع الكمالية في البيئتين ومما يوضح نقص الاشباع من هذه السلعة في البيئتين .

*** مجموعة الحلويات والمعجنات والمرطبات**

يتضح من الجدول (4) ان المرونة الانفاقية لهذه المجموعة في الحضر اعلى مما هي عليه في الريف ويعود سبب ذلك الى ان هذه المجموعة ليس لها اهمية كبيرة في انفاق المستهلك في الريف مقارنة باهميتها في انفاق المستهلك في الحضر ، وهذا ما يوضحه مقدار انفاق المستهلك على هذه المجموعة في البيئتين في الجدولين (2 ، 3) .

الخضراوات :

امتازت مرونة هذه المجموعة مرونة هذه المجموعة لفئات الريف والحضر بكونها منخفضة مما يعني ان سكان البيئتين يقتربون من مستوى الاشباع من هذه المجموعة السلعية وان مرونة الريف تقل عن مرونة الحضر وهذا يعني ارتفاع نسبة الاشباع لدى سكان الريف من الخضراوات حيث ان اغلب احتياجات الاسرة يتم اشباعها ذاتياً

*** الفواكه والتمور :**

يلاحظ ان مرونة هذه المجموعة تكاد تكون متقاربة في بيئتي الحضر والريف ويقترب سكان البيئتين من مستوى الاشباع الجزئي في هذه المجموعة .

***مجموعة اللحوم والاسماك ومجموعة الحليب ومنتجاته**

يتضح با المرونات الانفاقية لهاتين المجموعتين وفي بيئتي الحضر والريف متقاربة فيما بينها وتقترب من الواحد الصحيح مما يدل على نقص الاشباع لسكان الريف والحضر من منتجات هاتين المجموعتين .

***البيض**

يلاحظ ان مرونة هذه السلعة في الحضر اعلى مما هي عليه في الريف وهذا يعني ارتفاع نسبة الإشباع من هذه السلعة في الريف مقارنة بالحضر ، بالرغم مما يظهره الجدولين (2 . 3) من ان مقدار انفاق الفرد على البيض في الحضر اعلى منه في الريف ، ويعود السبب الى ان الاسرة الريفية تسد اغلب احتياجاتها من انتاجها الذاتي وعدم تقدير قيمة استهلاكها من قبل مسوحات الاسرة بشكل صحيح .

*** مجموعة الدهون والزيوت**

يلاحظ ان مرونة هذه المجموعة تزيد قليلاً عن الواحد الصحيح في بيئة الحضر وتقل قليلاً عن الواحد الصحيح في بيئة الريف مما يدل على نقص الاشباع من منتجات هذه المجموعة للسكان في بيئة الحضر ووصول سكان الريف الى الاشباع الجزئي بالرغم مما يظهر بالجدولين (2. 3) من ان متوسط انفاق الفرد على الزيوت والدهون في البيئة الحضرية اكثر من البيئة الريفية ، وهذا يعزي الى ان السكان البيئة الريفية يستهلكون كميات كبيرة من الدهون الحيوانية من انتاجهم الذاتي وعدم تقدير قيمته بالشكل الصحيح من قبل مسوحات الاسرة

*** الشاي والقهوة**

ان مرونة هذه المجموعة لسلعية تقترب من الواحد الصحيح لكلا البيئتين مما يدل على نقص الاشباع من منتجات هذه المجموعة السلعية .

*** التوابل**

يلاحظ تقارب المرونة في الحضر والريف ، ويلاحظ ان هذه السلعة لم يكن لها اهمية كبيرة في انفاق المستهلك لكلا البيئتين من خلال الانفاق المنخفض على هذه السلعة .

ومن خلال ملاحظة الجدول (4) يتبين ان المرونة الانفاقية على مجموعة المواد الغذائية في البيئتين اقل من الواحد الصحيح وهي (0.868 و 0.845) في البيئة الحضرية والبيئة الريفية على التوالي ، وهذا يعني ان الانفاق لى المواد الغذائية غير مرن .

ان من الامور البديهية ان يتصف الانفاق على المواد الغذائية بكونه غير مرن وهذا الامر متفق عليه في النظرية الاقتصادية لكون المواد الغذائية من السلع التي لا يمكن ان يتأثر الانفاق عليها بصورة كبيرة عن

طريق التغيرات التي تطرأ على الدخل ، فالتغير الذي يطرأ على الدخل يمكن ان يؤثر على تركيب الانفاق على المواد الغذائية كأن يتحول من سلع رديئة الى سلع افضل منها نفس المجموعة ولكن تأثيره على المجموعة ككل يكون ضئيلاً ، ولا يوازي التغيرات الحاصلة في الدخل .

جدول رقم (2)

دوال الانفاق على المواد الغذائية (حضر) حسب الصيغة (D.L)

المجموعة السلعية	متوسط الانفاق المحدد (*)	b_1	T(b)	F	R^{-2}	N_i	MPC=bE/y
الحبوب	18.662	1.042	21.446	459.949	0.97	1.042	0.041
ومنتجاتها البقوليات	7.707	0.879	8.771	76.934	0.87	0.879	0.014
واللوزيات	7.082	1.068	19.787	390.722	0.97	1.068	0.016
السكريات	3.254	0.921	3.128	9.787	0.40	0.921	0.006
الحلويات والمرطبات	65.151	0.404	10.092	101.847	0.87	0.404	0.056
الخضراوات	23.133	0.701	13.020	169.516	0.93	0.701	0.035
الفواكه والتمور	76.912	0.958	19.88	395.222	0.97	0.958	0.157
اللحوم والاسماك	12.243	0.815	9.356	87.53	0.87	0.815	0.033
الحليب ومنتجاته	12.839	0.907	14.026	196.739	0.94	0.907	0.025
البيض	12.459	1.019	19.040	385.744	0.97	1.019	0.027
الدهون	6.707	0.963	20.214	408.606	0.97	0.963	0.014
الشاي والقهوة	1.041	0.743	9.089	82.613	0.86	0.943	0.002
التوابل							

متوسط انفاق الفرد الشهري الكلي = 469.483 دينار(*) متوسط الانفاق المحدد : يعني متوسط انفاق الفردعلى كل مجموعة سلعية .

جدول رقم (3)

دوال الانفاق على المواد الغذائية (ريف) حسب الصيغة (D.L)

المجموعة السلعية	متوسط الانفاق المحدد(*)	b1	T(b)	F	R-2	Ni	MPC= bE/y
الحبوب	26.955	1.349	18.899	357.16	0.97	1.349	0.087
ومنتجاتها البقوليات	3.819	1.088	8.992	80.848	0.86	1.088	0.01

واللوزيات							
السكريات	14.825	1.257	21.64	468.055	0.97	1.257	0.045
الحلويات والمرطبات	1.890	0.651	3.135	9.828	0.40	0.651	0.003
الخضراوات	45.619	0.312	9.507	90.378	0.87	0.312	0.030
الفواكه والتمور	19.031	0.653	15.533	241.279	0.95	0.653	0.30
اللحوم	64.855	0.910	22.199	492.784	0.97	0.910	0.142
الحليب ومنتجاته	31.273	0.811	8.858	78.456	0.86	0.811	0.061
البيض	9.246	0.515	5.299	28.084	0.68	0.515	0.011
الدهون	8.585	0.973	16.093	259.084	0.95	0.973	0.020
الشاي والقهوة	12.057	0.929	13.944	194.432	0.94	0.929	0.027
التوابل	0.903	0.694	8.740	76.391	0.85	0.694	0.002

متوسط انفاق الفرد الشهري = 416.404 دينار

(*) متوسط الانفاق المحدد : يعني متوسط انفاق الفرد على كل مجموعة سلعية .

جدول رقم (4)

المرونات الانفاقية حسب البيئة

البيئة / المجموعة	الحضر	الريف
الحبوب ومنتجاتها	1.042	1.349
البقوليات و اللوزيات	0.879	1.088
السكريات	1.068	1.257
الحلويات والمعجنات والمرطبات	0.921	0.651
الخضراوات	0.404	0.312
الفواكه والتمور	0.701	0.653
اللحوم والاسماك	0.958	0.910
الحليب ومنتجاته	0.815	0.811
البيض	0.907	0.515
الدهون والزيوت	1.019	0.973
الشاي والقهوة	0.963	0.929
التوابل	0.743	0.694
مجموعة المواد الغذائية	0.868	0.845

ومما يلاحظ ان المرونة الانفاقية على المواد الغذائية تبتعد عن الصفر وتقترب من الواحد الـــصحيح . ويستنتج من هذا بأن هناك نقص في اشباع المستهلك في البيئتين الحضرية والريفية وان المستهلك لم يصل الا

الى حالة الاشباع الجزئي . ويعزى سبب نقص الاشباع من الغذاء الى تأثير الحصار الاقتصادي المفروض على القطر وما صاحبه من اثار التضخم على الاقتصاد ككل بما فيها الانفاق الاستهلاكي وخاصة الانفاق على المواد الغذائية . وما يثبت صحة ذلك هو عند مقارنة المرونات الانفاقية لهذه الدراسة بالمرونات الانفاقية بدراسة اجراها صالح خلال فترة قبل الحصار باستخدام بيانات مسح (1984 / 1985) نجد ان المرونة الانفاقية للمواد الغذائية بدراسة صالح كانت (0.583) و (0.587) في البيئتين الحضرية والريفية على التوالي. وهذا ما يوضح اقتراب الفرد من مستوى الاشباع من الغذاء في الفترة قبل الحصار وانخفاض مستوى الاشباع في فترة الحصار ، بالاضافة الى مؤشر المرونة الانفاقية هناك مؤشر اخر لانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع الاهمية النسبية للانفاق على الغذاء من انفاق الفرد الكلي التي وصلت الى 60% وانخفضت الى 43% في الفترة قبل الحصار (صالح ' 1989) وهذا يدل على انخفاض مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية الناجمة عن الحصار الاقتصادي حيث ان احد مؤشرات انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية هو ارتفاع الاهمية النسبية لانفاق الفرد على الغذاء من مجموع انفاقه الكلي .

الاستنتاجات و التوصيات

من خلال ما تم عرضه بالجانب النظري والنتائج التي تم التوصل اليها يمكن ان نستنتج الاتي :

1- لا يختلف النمط الغذائي للمستهلك في الحضر اختلافاً كبير مع النمط في الريف ، ويبرر ذلك من خلال تقارب قيم المرونات الانفاقية في البيئتين .

2- اتضح بأن هناك نقص في الاشباع من الاستهلاك لمجاميع المواد الغذائية بصورة عامة في البيئتين الحضرية والريفية . وهذا يبرره ارتفاع قيم المرونات الانفاقية في البيئتين باستثناء الخضراوات .

3- تبين من خلال نتائج الدراسة ان للحصار تأثير كبير في انخفاض مستوى المعيشة في البيئتين الحضرية والريفية وهذا ما يعكسه ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق على المواد الغذائية من انفاق الفرد الكلي وارتفاع قيم المرونات الانفاقية لفترة الدراسة مقارنة بالفترة قبل الحصار ، حيث وصلت الاهمية النسبية للانفاق على الغذاء الى 50% وهبط الى 43% لفترة قبل الحصار وارتفعت الى 60% لفترة الدراسة . اما بالنسبة للمرونات الانفاقية فقد كانت (0.583) و (0.587) في البيئتين الحضرية والريفية على التوالي في الفترة قبل الحصار في حين وصلت الى (0.868) في البيئة الحضرية و (0.845) في البيئة الريفية في هذه الدراسة .

4- وفق ما أظهره مؤشر المرونة الانفاقية للمواد الغذائية الذي يقل عن الواحد الصحيح في البيئتين فيستنتج من هذا ان أي انخفاض في الدخل و / او أي ارتفاع في السعر فسيؤدي الى الضرر بالمستهلك جراء عدم قدرته على خفض طلبة على هذه المجموعة بنسبة تساوي التغير الحاصل

بالدخل و / او الاسعار مما يسبب انخفاض في مستوى الرفاهية الناجم عن زيادة عجز الاسرة عن التمتع بما هو اكثر رفاهية من المواد الغذائية !

وفي ضوء الاستنتاجات والنتائج التي تم التوصل اليها يمكن ان نوصي بالاتي :

5- من الضروري دراسة انماط الاستهلاك وقياس المرونات الانفاقية للطلب على السلع وبشكل دوري ومنتظم لملاحقة التطورات التي تطرأ على الطلب ، واستخدام هذه المؤشرات في تخطيط الاستهلاك وترشيده من قبل الجهات المعنية برفاهية المستهلك .

6- ان ارتفاع قيم المرونات الانفاقية للمواد الغذائية في الحضر والريف يعني انخفاض مستوى الاشباع بالرغم من ان هذه المواد يفترض انها تمثل مواد ضرورية ، وهذا يستدعي الاهتمام برفع القدرة الشرائية للمواطن من اجل رفع مستوى الاشباع من هذه المواد وبالتالي زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين .

7- استخدام السياسات السعرية في اطوير النمط الغذائي لسكان الريف والحضر بشكل يؤمن ادخال سلع غذائية للمستهلكين توفر لهم القدر الكافي من العناصر الغذائية الاساسية .

قائمة المصادر

1- السامرائي ، هاشم علوان (دكتور) ومحمد حبر المغربي (دكتور) ، **استخدام مرونات الطلب الانفاقية كمرشد للسياسات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك في العراق** ، المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد / 1982 .

2- الدناصوري ، فوزي (دكتور) وفارس عماشة (دكتور) ، **المرونات الانفاقية للحبوب والبقول في المناطق الحضرية والريفية في القطر العراقي ، مجلة التجارة** ، العددان (1 .2) بغداد ، 1982 .

3- احمد ، عبد الهادي فاضل ، **الانفاق الاستهلاكي العائلي على المواد الغذائية في العراق في ضوء مستويات الكفاءة الاجتماعية** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة الماجستير في الاحصاء ، بغداد 1982 .

4- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء ، **المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام 1993** (تقرير الانفاق) .

5- حمادي ، اسماعيل عبيد (دكتور) والسيدة رحاب سلمان محمد ، **المرونات الانفاقية للطلب على المواد الغذائية** : كيفية احتسابها واستخدامها في تنبؤات الطلب وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، سلسلة البحوث والدراسات رقم (6) ، بغداد ، اب 1981 .

6- محبوب ، عادل عبد الغني (دكتور) ، **الاقتصاد القياسي (ايكونو متركس)**، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – 1982 .

8- ناجي ، ضياء صافي ، **دراسة قياسية لسلوك المستهلك في العراق** ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، بغداد 1981 .

9- صالح ربيع خلف ، **تحليل ردود فعل الاستهلاك الاسري على ضوء بحث ميزانية الاسرة عام 985/984** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، بغداد 1989 .

1- Ackly G, **Macro Economic Theory** , Mac Millan , London , 1973.

2- Phlips Louis , **Applied Consumption Analysis** , North – Holland Publishing Company , Amsterdam , Oxford , 1974 .